مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة باسندوة:

إقرار الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (2012) بتريليونين و(111) ملياراً و(129)مليون ريال

اعتماد (19) ملياراً و (200) مليون ريال للتسويات و (6) مليارات ريال لمعالجة تظلمات النقل

إقرار مرتبات (50) ألف موظف جديد بـ(28) ملياراً و (820) مليوناً..و (11) ألف وظيفة لـ(2012م)

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م، ومشاريع الموازنات المستقلة و الملحقة والصناديق الخاصة وموازنات القطاع الاقتصادي وقوانين ربطها.. ووجه بإحالتها إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة.

وكلف المجلس وزير الشئون القانونية ووزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بالتنسيق مع وزير المالية متابعة تلك الإجراءات.

وقدرت موارد الموازنة العامة للدولة على المستويين المركزي والمحلي للعام الجاري 2012م بمبلغ تريليونين و111 ملياراً و129 مليوناً و453 ألف ريال، من مختلف المصادر الايرادية مقابل ربط الموارد للعام الماضي بمبلغ تريليون و 519 ملياراً و 589 ألف ريال، وبنسبة زيادة قدرها 9. 38 بالمائة.

فيما قدرت الاستخدامات للعام 2012م بمبلغ وقدره تريليونان و672 ملياراً و740 مليوناً و773 ألف ريال، موزعة على أبواب الموازنة المختلفة، مقابل ربط لعام 2011م بمبلغ تريليون و835 ملياراً و956 مليون ريال بزيادة قدرها 6. 45 بالمائة.

وبذلك فان العجز المقدر في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م يبلغ 561 ملياراً و611 مليوناً و320 ألف ريال.

وفيما يخص مشاريع موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة فقد قدرت الموارد والاستخدامات بموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد للسنة المالية 2012م بمبلغ 500 مليار و68 مليوناً و 231 ألف ريال، وفائض نشاط جاري لها بمبلغ 110 مليارات و402 مليون و 779 ألف ريال، في حين قدرت الموارد والاستخدامات لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي للسنة المالية 2012م بمبلغ 34 ملياراً و442 مليوناً و302 ألف ريال.

وفيما يتعلق بموازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام ذات الطابع الإنتاجي فقد قدرت اعتماداتها لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ 4 تريليو نات و233 ملياراً و51 مليوناً و214 ألف ريال ، وفائض نشاط جار لهذه الوحدات يقدر بمبلغ 237 ملياراً و351 مليوناً و400 ألف ريال.

وتقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي بمبلغ 61 ملياراً و345 مليوناً و21 ألف ريال.

وقدر مشروع الموازنة العامة للدولة إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ 175 ملياراً و76 مليوناً و897 ألف ريال ، وفائض نشاط جار لهذه الوحدات قدره 8 مليارات و421 مليوناً و350 ألف ريال، حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض 3 مليارات و558 مليوناً و20 ألف ريال.

في حين قدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي 33 ملياراً و911 مليون ريال، ومساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات هذه الوحدات 31 ملياراً و151 مليوناً و653 ألف ريال.

وقدرت إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2012م بمبلغ 143 ملياراً و980 مليوناً و85 ألف ريال وفائض في نشاطها الجاري يقدر بـ 10 مليارات و400 مليون و100 ألف ريال، حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض مليار و299 مليوناً و72 ألف ريال.

وتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام الجاري استيعاب الوظائف الجديدة لنسبة 25 بالمائة من المسجلين لدى وزارة الخدمة المدنية و التأمينات حتى عام 2010م والبالغ عددهم 50 ألف موظف وموظفة بكلفة مالية قدرها 28 ملياراً و820 مليون ريال، إضافة إلى 11 ألف وظيفة مرصودة في موازنة 2012م.

وشمل مشروع الموازنة تكاليف إطلاق العلاوات السنوية للأعوام 2005 - 2010م لموظفي الدولة في الجهات التي لم تنفذ بعد بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 65 مليار ريال، والعلاوة السنوية للعام 2011م بحوالي 21 مليار ريال، إضافة إلى اعتماد التسويات بالاقدمية وفقا للتعيين والمؤهل بحوالي 19 مليارا و200 مليون ريال، ومعالجة حالات التظلمات بالنقل إلى الهيكل العام بحوالي 6 مليارات ريال.

كما شمل مشروع موازنة 2012م حالات الضمان الاجتماعي المعتمدة لعدد 500 ألف حالة بأثر سنوي يصل إلى حوالي 22 ملياراً و300 مليون ريال والمنفذة في عام 2011م بالتجاوز مع كلفة الاستحقاقات لما تبقى من العام الماضي التي لم تصرف وبكلفة 14 مليار ريال.

وفوض المجلس الأخ رئيس الوزراء ووزير المالية بإعداد البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2012م بما يتناسب مع الاتجاهات العامة التي تضمنتها الموازنات بحيث يستوعب اكبر قدر من الإيضاحات لمجمل ما يمكن أن يثار من استفسارات حول الموازنات .

وجاء إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2012م في ظل تفاقم الآثار السلبية للعديد من المتغيرات القائمة والجديدة المحلية منها والخارجية، تتجسد أبرزها محليا في الأحداث التي مرت بها البلاد عام 2011م وما ترتب عليها من أعباء مالية كبيرة على موازنة العام الجاري سواء في صورة نتائج تنفيذ فعلي او التزامات حتمية، أما على المستوى الخارجي فاهمها التداعيات الاقتصادية للثورات التي شهدتها بعض الأقطار العربية وما ترتب عليها من تراجع لحجم التدفقات من التحويلات والقروض ورؤوس الأموال من الخارج وغير ذلك من المؤشرات التي أدت إلى اختلال كبير في المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في عدم استقرار أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم وتراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي وغيرها.

وروعي في إعداد تقديرات مشروع الموازنة شمولها للحتميات والالتزامات التي لا يمكن تجنبها وتلك اللازمة لإعادة الوضع الاقتصادي إلى حالة الاستقرار التي كانت قائمة قبل الأحداث في 2011م وتحفيز النمو الاقتصادي في إطار نظرية الدفعة القوية للاستثمار وإستراتيجية نمو تركز على البنية التحتية في الخدمات الأساسية للقطاعات الرائدة مثل الكهرباء والطرق والمياه.

واستند إعداد مشروع الموازنة إلى عدد من القرارات الاقتصادية والمالية الصادرة عن مجلس الوزراء بشأن برنامج الإصلاح المالي والإداري وترشيد الإنفاق وتعظيم الإيرادات إلى جانب برنامج حكومة الوفاق الوطني التي منحت الثقة بموجبه من مجلس النواب.

وشدد مجلس الوزراء على عدم تجاوز حجم العجز النقدي الصافي الفعلي خلال تنفيذ الموازنة العامة للعام 2012م مقدار التمويل المحلي الممكن حشده من مصادر غير تضخمية.

ووجه المجلس بإعادة النظر في أوضاع الوحدات الاقتصادية سواء المدعومة أو تلك التي تحقق انخفاضا في فوائض أنشطتها مما ينعكس سلباً على حصة الدولة من فائض النشاط الجاري الأمر الذي يتناقض مع الهدف من وجود تلك الوحدات .. مؤكداً بهذا الخصوص سرعة العمل على مراجعة وتصويب السياسات والإجراءات المتبعة لتسيير أنشطة ومهام تلك الوحدات، فضلا عن إعادة النظر في الأنظمة المالية والإدارية بما يكفل ترشيد النفقات وتنمية الموارد وأحكام الرقابة على التصرفات المالية بما ينسجم وتوجهات الدولة وأهداف ومضامين برنامج الإصلاح الشامل.

كما أكد التطبيق الصارم للإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات بما ينعكس إيجابياً على العلاقة الحقيقية بين الأجر والإنتاجية أي أن تتحول الأجور في الطابع التمويلي " الذي لا يسهم بأي قيمة مضافة في الناتج القومي" إلى الطابع الإنتاجي، فضلا عن الالتزام بتطبيق قانون التقاعد على من بلغ احد الأجلين ودون أية استثناءات.

ولفت مجلس الوزراء الى اهمية تطبيق قرار المجلس بشأن الموازنة بين تدفق الموارد وحدود الاستخدامات ووقف المشاريع الجديدة والاقتصار في الإنفاق على المشاريع الجديدة ذات التمويل المشترك محلياً وأجنبياً وكذا المشاريع قيد التنفيذ ذات التمويل المحلي، وعلى وجه الخصوص المشاريع التي تساهم في خلق قيمة مضافة صافية وعائد مجز على المستويين الجزئي والكلي، مع الأخذ بالاعتبار تصويب الدراسات والتصاميم بما يؤدي إلى خفض الكلف ورفع العوائد ووضع الضوابط والآليات المناسبة بالتنسيق بين الوحدات المختلفة مركزية ومحلية بما من شأنه تحقيق التكاملية في تنفيذ المشاريع وتوفير الخدمات الأساسية وفق خطط واستراتيجيات واضحة ومترابطة تكفل العدالة والمساواة في توفير الخدمات بمختلف محافظات ومديريات الجمهورية، إضافة إلى التركيز على المشاريع ذات الأولوية والمجدية وتوجيه الإمكانات المتاحة لتنفيذها وإلغاء المشاريع ذات الجدوى الضعيفة.

ووافق مجلس الوزراء على الإطار متوسط المدى للنفقات لعامي 2013م و2014م والذي تم إعداده بالاستناد الى نتائج المراجعة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م مع مراعاة التغيرات المتوقعة بالزيادة او الخفض خلال العامين المحددين.

وأشاد مجلس الوزراء بالجهود المتميزة المبذولة من قبل وزارة المالية واللجنة العليا للموازنات واللجان الفنية في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات الاقتصادية والصناديق الخاصة وموازنات القطاع الاقتصادي للعام الجاري والإطار متوسط المدى للنفقات 2013 - 2014م، وما اتبعته من منهجية واضحة ورؤية واقعية وشفافية في إعداد مؤشرات الموازنة العامة.

ونوه المجلس باستيعاب مشروع الموازنة لتوصيات مجلس النواب المقرة عند إقرار الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات القطاع الاقتصادي وقوانين ربطها للعام المالي 2011م، وكذا مضامين برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وبرنامج حكومة الوفاق الوطني.

ومن المقرر أن يعقد مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً اليوم الأربعاء للوقوف أمام التحديات التي تفرضها الأعمال الإرهابية لعناصر تنظيم القاعدة في محافظة أبين في ضوء الأحداث المؤسفة التي وقعت الأحد الماضي وراح ضحيتها مئات الشهداء والجرحى.

بعد حصوله على المرتبة الخامسة في ملتقى اسطنبول

مؤسسة العون للتنمية تناقش تقويم برنامج (الشباب أمل) وآفاق تطويره

المكلا //مجدي بازياد:

نظمت مؤسسة العون للتنمية بمدينة المكلا بحضرموت أمس ورشة عمل خاصة بتقويم برنامج (الشباب أمل) وآفاق تطويره لقدرات الشباب والفتيات في وادي وساحل حضرموت والمهرة.

وهدف البرنامج في نسخه الثلاث الأولى إلى تأهيل أكثر من (270) طالباً وطالبة من خريجي الثانويات العامة الحاصلين على أقل من (70٪) عبر برنامج تدريبي استمر (14) شهراً تم خلاله منحهم دبلوماً متوسطاً في اللغة الانجليزية ودبلوم الرخصة الدولية لقياة الحاسوب (ICDL) ودورات متخصصة في ثقافة المشروع الخاص ودراسات الجدوى الاقتصادية كمتطلبات عامة لجميع الطلاب، أعقبها حصولهم على تدريب متخصص وشهادة فنية في تخصصات متعددة كميكانيكا السيارات واللحام والتبريد وصيانة الحاسوب وصيانة الالكترونيات وصيانة الجوالات والتمديدات الكهربائية والسباكة والنجارة وأعمال الكوافير وعدد آخر من التخصصات بحسب الرغبة لدى الطالب أو الطالبة، بهدف صقل شخصية الطالب وتزويده بالمعارف والمهارات اللازمة لامتلاك مشروعه الخاص، وينتهي بإمكانية توفير قروض مالية ميسرة لبدء مشروع خاص يمتلكه المشارك في البرنامج.

وفي ورشة العمل التي شارك فيها عددٌ من ممثلي مكاتب الوزارت المعنية وكذا قيادات الجهات المنفذة للنسخ الثلاث من البرنامج في كلٍ من ساحل ووادي حضرموت ومحافظة المهرة، إضافة إلى مؤسسة العون للتنمية، استعرض الحاضرون عدداً من أوراق العمل ومحاور النقاش حول تقويم المراحل السابقة وما رافقها من إيجابيات وسلبيات، وكذا مناقشة آفاق التطوير للبرنامج من حيث المحتوى والمخرجات وآليات المتابعة والإشراف وكيفية توسعة البرنامج ليشمل قطاعات أوسع من هذه الشريحة.

وفي ورشة العمل تحدث الدكتور محمد عبدالله بن ثعلب رئيس الجمعية المساندة للتربية والصحة بالمكلا عن نشأة الفكرة وتجربة البرنامج الأولى في مدينة المكلا ، وماحققه من نجاحات واضحة للعيان تمثلت في احتضان العديد من المبدعين والمتفوقين في مجالات عدة ، عبر أهداف تضمنت المساهمة في نشر ثقافة المشروع الخاص في المجتمع ومكافحة الفقر و البطالة وتأهيل الشباب لسوق العمل.

فيما أعطى الدكتور عادل محمد باحميد المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية لمحة عن طموح المؤسسة في تطوير البرنامج وتسجيله كعلامة تجارية بغية السعي لنشره وتوسعته ليستفيد منه أكبر قدر ممكن من أبناء حضرموت والمحافظات الأخرى عبر كَسب عدد من الشراكات مع الكثير من جهات التمويل والتدريب، معتبراً أنه من غير المنطقي أن يتم الحكم على حياة الشاب ومستقبله بسبب علامة الثانوية العامة فقط بل ينبغي مراعاة كافة جوانب الشخصية المتكاملة بما يمكن من صياغة إنسانٍ نافع لنفسه وأسرته ومجتمعه ، ولفت باحميد إلى أن شباب اليوم أصبح صانعا للحاضر قبل المستقبل وهو القادر على تحقيق طموحاته وآماله بنفسه، وحث السلطة المحلية في المحافظة والجهات الرسمية على الاهتمام بشريحة الشباب لرسم الكثير من الخطط والبرامج والأفكار التي تنمي قدراتهم ومهاراتهم بما يمكن من توجيه طاقاتهم نحو ماينفعهم ومجتمعاتهم.

بدوره أكد الأخ إبراهيم محمد الحبشي مدير عام مكتب الشباب والرياضة بساحل حضرموت أهمية الشراكات بين الجهة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في إنجاح مثل هكذا برامج ، مشيرا إلى أهمية البرنامج في احتواء الطلاب من خريجي المرحلة الثانوية العامة لتأهيلهم وتزويدهم بالمعارف و المهارات الكافية التي تجعلهم قادرين على الاندماج في سوق العمل و تؤهلهم ليصبحوا عناصر فاعلة في المجتمع و تقيهم من الكثير من المشاكل و السلوكيات السلبية الملازمة لهم خلال هذه المرحلة كالبطالة والانحرافات الأخلاقية و الإحباط النفسي.

بعد ذلك قدمت الجهات المنفذة للبرنامج تقارير الأداء والإنجاز للبرنامج بنسختيه الثانية والثالثة في كل من ساحل حضرموت والوادي ومحافظة المهرة، أعقبها عقد لقاءات نقاش مصغرة وعمل مجموعات لمناقشة محاور الورشة والخروج بعد ذلك بالتوصيات.

الجدير بالإشارة إلى أن فكرة البرنامج وما تم إنجازه قد تحصل على المرتبة الخامسة من بين (90) برنامجاً ومشروعا تم استعراضها في مؤتمر القيادات الاجتماعية بمدينة اسطنبول التركية..

السوسوة تؤكد استعداد الأمم المتحدة لتعزيز إمكانيات اللجنة العليا للانتخابات

صنعاء/ سبأ:

عبرت مساعد الأمين العام للأمم المتحدة مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمة العليم السوسوة عن تهاني وتبريكات الأمم المتحدة للشعب اليمني بالنجاح الكبير الذي حققته الانتخابات الرئاسية المبكرة.

جاء ذلك خلال لقائها أمس بصنعاء رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي، مشيرة إلى أن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء أثبتت بأنها قادرة وناجحة في تحمل مسئولياتها.

وأكدت مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أن اللجنة العليا للانتخابات تحظى بالثقة لاتسامها بالشفافية من جهة ولكونها فاقت بعملها وقدراتها الكثير من اللجان الانتخابية على مستوى المنطقة برغم محدودية إمكانياتها.

ولفتت إلى أن عوامل النجاح في الإجراءات الانتخابية في اليمن ساهمت بشكل مباشر ولعبت دوراً بارزاً في تعزيز الثقة لدى المانحين على مواصلة الجهود الدولية لدعم المراحل الانتخابية القادمة.

وتطرقت السوسوة إلى الكثير من الجوانب المرتبطة بالأولويات المهمة ذات الصلة بالمهام القادمة المسندة إلى اللجنة العليا للانتخابات وفي مقدمة ذلك التأكيد على ضرورة القيام بتقييم شامل للانتخابات الرئاسية وتحديد احتياجات المراحل القادمة .

وأكدت السوسوة أن الأمم المتحدة ستعمل على تعزيز إمكانيات وقدرات اللجنة العليا للانتخابات لاستكمال مهامها المتمثلة بالاستفتاء والمراحل الانتخابية اللاحقة، بالإضافة إلى استمرار تقديم المساعدات الفنية وتمكين اللجنة من الحصول على عدد من الجوانب التسهيلية وفي مقدمة ذلك إنشاء مركز إعلامي خاص باللجنة.

بدوره أشاد رئيس اللجنة العليا للانتخابات القاضي محمد حسين الحكيمي بالدور المهم والفاعل الذي لعبته الأمم المتحدة ومساندتها لأمن واستقرار اليمن .

وأشار القاضي الحكيمي إلى أن الأمم المتحدة كان لها السبق في تقديم أوجه الدعم المادي والفني لإنجاح الانتخابات الرئاسية في اليمن، مؤكداً حرص اللجنة على إشراك الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين في تقييم العملية الانتخابية التي شهدتها اليمن.

واستعرض القاضي الحكيمي برامج وخطط اللجنة خلال الفترة المقبلة والتوجه نحو إرساء العمل المؤسسي المهني في اللجنة بالإضافة إلى تفعيل وتطوير القدرات البشرية بما يضمن استمرارية العمل على مدى العام ولا يقتصر فقط على المواسم الانتخابية.

وثمن القاضي الحكيمي مجدداً جهود البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومساندته لكافة أنشطة اللجنة منذ مراحل التحضير للانتخابات الرئاسية المبكرة.

حضر اللقاء نائب رئيس اللجنة القاضي خميس سالم الديني ورئيس قطاع الشئون القانونية والإفتاء القاضي شرف الدين المحبشي، والمنسق المقيم للأمم المتحدة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنابة ينز تويبرج والمدير القطري للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة رندا أبو الحسن.